تقرير حوكمة الشركات

2019

بنك أم القيوين
NBQ

تقـــرير حوكمـــة الشركـــات

كانت سنة 2019 مليئة بالتحديات بالنسبة لإقتصاد الإمارات العربية المتحدة عموماً، وقد استمر بنك أم القيوين الوطني في الحفاظ على أسلوبه المتحفّظ في الإقراض الذي أثبت كفاءته خصوصاً خلال هذه الأوقات العصيبة ، فبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة ، تمكّن بنك أم القيوين الوطني من تحقيق صافي أرباح مُرضي وهذا إنجاز جدير بالثناء .

وسوف تكون سنة 2020 مفعمة بالآمال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة بكونها البلد المُضيف لمعرض إكسبو 2020 ، فمن المتوقع أن تجذب فعاليات المعرض عدد كبير من المستثمرين من أجل الاستثمار في البلد، مما سيحقق دفعة كبيرة للاقتصاد المحلي.

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المصرفية للأفراد والمشاريع الصغرى والمتوسطة من أجل احتياجاتهم التجارية، ويتم تقديم الخدمات للعملاء عن طريق صيرفة الفروع وشبكة ماكينات الصرّاف الآلي وماكينات إيداع النقد والشيكات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة مع تسهيلات الصيرفة الإلكترونية عبر الإنترنت .واستمر بنك أم القيوين الوطني في 2019 في تركيزه على تقديم الحلول المالية والمصرفية الأخرى للمشروعات الصغرى والمتوسطة من أجل التوسّع في هذا المضمار، وليصبح أحد البنوك الرائدة في دعمها وتعزيز مكانتها، كما استمر بنك أم القيوين الوطني في تركيزه على قطاع العملاء المواطنين الأفراد، وفي ظل الظروف السائدة في السوق، استمر بنك أم القيوين الوطني في تقييمه الحريص لطلبات العملاء للحصول على القروض وتوخي الحرص والحذر مع جميع قطاعات العملاء .وكانت ربحية منتجات أصول الخدمات المصرفية للأفراد محل اهتمام مع الأخذ في الاعتبار بمقترحات الإقراض من أجل الاستدامة على المدى الطويل، وعلاوة على ذلك، حافظ بنك أم القيوين الوطني على امتثاله للمعايير المقررة من المصرف المركزي.

تكنولوجيا المعلومات والعمليات التشغيلية:

واصل بنك أم القيوين الوطني رحلته في التحول التكنولوجي مع اهتمام خاص بتحسين التدفق المعلوماتي بين الأنظمة المتباينة بأمان من أجل تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية، وقد ساعد مشروع شركة خط البيانات البنك على تحويل نموذج واجهة التعامل للبنك حسب الطلب إلى خط بيانات رشيق وآمن وحديث، وقد تم نقل الحلول البرمجية الوسيطة إلى نتاج بنجاح ولوحظت منافع فورية في جميع القنوات وفي الأنظمة التشغيلية الأخرى، وواصل بنك أم القيوين الوطني مشروعه الطموح من أجل توحيد حلول الدفع الخاصة به تحت مظلة وقد بدأ تشغيل النموذج الأول في هذا العام بنجاح، كما يتم تركيب نماذج أخرى تابعة للمصرف المركزي على هذا الحل البرمجي ومن ،)Payment Hub(منتج واحد اسمه منصة الدفع

المتوقع أن يبدأ تشغيلها العام القادم، كما تمكّنا من استكمال تحسين تطبيق إدارة البطاقات بنجاح إلى جانب تحسين وظائفه وخصائص الرقابة عليه، كما استهل بنك أم القيوين الوطني مشروعاً لتحسين مستوى امتثال أنظمته لمعايير الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني 2 وللمتطلبات الأمنية الأخرى، وتم تنفيذ وتطبيق وتركيب العديد من التحسينات للأنظمة والسياسات من أجل ضمان المعايير المثلى للأمان .وتم إجراء تمارين التعافي من الكوارث /تخطيط استمرارية الأعمال وتمت إتاحة العديد من التطبيقات الهامة من موقع التعافي من الكوارث من أجل ممارسة العمليات التشغيلية للأنشطة التجارية بنجاح.

الموارد البشرية:

يتولى بنك أم القيوين الوطني مبادرات استراتيجية من أجل إدارة المخاطر والحد منها ولإدارة تحديات الصناعة مع التركيز على تحسين مستويات الربحية .

يتم تقييم احتياجات البنك للموظفين من أجل الانتفاع الأمثل للموارد البشرية ومن أجل مكافأة الموارد الموهوبة والحفاظ عليها بغرض تحسين وتعزيز الكفاءة والأداء التشغيلي .حافظ بنك أم القيوين الوطني على معدّل عال من الموظفين الإماراتيين ويستفيد من قدراتهم في المناصب القيادية ويسعى إلى استخدام قدراتهم في مناصب صناعة القرار في المستقبل .تتم المراجعات المستمرة للسياسات الداخلية والرؤية الاستراتيجية من أجل تطبيق سياسات التحسين والتشجيع ومنح الثقة من أجل تعزيز قوانا العاملة الإماراتية والحفاظ على استدامتها

تقدّر إدارة الموارد البشرية والتوطين التدريب والتعرّف على المواهب وتخطيط الحياة المهنية والتخطيط للخلافة كأهداف رئيسية من أجل تحفيز القوى العاملة كإستراتيجية محافظة .لقد تم استكمال تحديث نظام الموارد البشرية الخاص بالبنك من أجل تحقيق المتطلبات المذكورة أعلاه بأسلوب تفاعلي في الحفاظ على تحديث البيانات مع قدر أقل من الإدخال اليدوي للبيانات .المحافظة على الموظفين ذوي المناصب الهامة يتم وفقاً لسياسة التوطين بالتركيز على استيفاء الحدود الدنيا المقررة من الجهات الرقابية.

تقرير حوكمة الشركات:

يؤمن بنك أم القيوين الوطني بالحفاظ على جودة الحوكمة وسلامة مبادئ إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية والمعايير الأخلاقية المتناسبة مع القيم الأساسية المستمدة من الممارسات السليمة للحوكمة ومن أهداف البنك ورؤياه.

هيكل وإطار عمل حوكمة الشركات:

وفقاً لما ورد في اللوائح والمعايير الخاصة بحوكمة الشركات المنشورة في 2019 بواسطة المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة وسوق أبوظبي للأوراق المالية، قام مجلس إدارة بنك أم القيوين الوطني بمراجعة لائحة عمل مجلس الإدارة واعتمد خطة تنفيذ على مدار ثلاث سنوات من أجل تعزيز إطار

تقـــرير حوكمـــة الشركـــات (تتمة)

عمل الحوكمة الحالي، وقد اتخذ البنك جميع التدابير من أجل تحسين وتعزيز مفاهيم الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح والتداول الداخلي وإدارة تضارب المصالح ومراقبة معاملات الأطراف ذات الصلة وإطار عمل حوكمة الشريعة الإسلامية . ولائحتها عن طريق مراجعة كل ما يتعلق بذلك من سياسات وإجراءات خاصة بإطار عمل الحوكمة، على أن تنتهي هذه المراجعات بحلول نهاية2020

إن متطلبات الشفافية والإفصاح هما عاملان رئيسيان يأخذ بهما مجلس الإدارة في الاعتبار في إجراءاته، وهما عاملان جوهريان في الامتثال لممارسات الحوكمة السليمة ويتم التواصل مع الإدارة العليا من خلال قنوات الاتصال المناسبة والملائمة، وقد فوّض مجلس الإدارة بعض صلاحياته ذات الصلة بذلك إلى نائب رئيس مجلس الإدارة مع عضو مرشح في مجلس الإدارة من أجل صناعة القرار على مستوى اللجنة الإدارية التنفيذية.

لجان مجلس الإدارة:

تتم اجتماعات مجلس الإدارة حسب ما تنص عليه لائحة مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس ولائحة النظام الأساسي، فضلا عن أحكام القوانين الاتحادية وقانون الشركات، ويتم إجراء ستة اجتماعات لمجلس الإدارة بحد أدنى في كل عام.

يقرر مجلس الإدارة مقدار المخاطر المناسب لاستراتيجية النمو الخاصة بالبنك، ويعتمد مجلس الإدارة مختلف استراتيجيات وسياسات ومعايير إدارة المخاطر مع أهم الحدود التشغيلية ثم يفوّض المسؤوليات ذات الصلة بالمخاطر والحوكمة إلى لجانه المنعقدة على مستوى المجلس، ألا وهي اللجنة الإدارية التنفيذية واللجنة التنفيذية للائتمان ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الترشيحات والأجور، وتنفذ تلك اللجان مهامها بناء على اللائحة الخاصة بها المعتمدة من مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والمخاطر:

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر الأمور ذات الصلة بالرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وشؤون المخاطر على مستوى نشاط البنك بأكمله، وتنعقد هذه اللجنة بشكل دوري بحضور ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين والمدير العام والقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر ومدير إدارة التدقيق الداخلي

اللجنة الإدارية التنفيذية:

تتولى اللجنة الإدارية التنفيذية جميع الشؤون الاستراتيجية والتشغيلية بانتظام، وتنعقد هذه اللجنة بانتظام وتتخذ قراراتها التي تتخطى حدود سلطات الإدارة العليا، بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المرشح في مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي والقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر.

لجنة الترشيحات والأجور:

فوّض البنك لجنة الترشيحات والأجور بتولّ جميع الشؤون ذات الصلة بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة والأجور الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وتحديد أجور الإدارة العليا مع القرارات الأخرى الاستراتيجية في مجال الموارد البشرية، وتتألف هذه اللجنة من نائب رئيس مجلس الإدارة مع عضوين إثنين في مجلس الإدارة.

الإدارة العليا:

يتمتع البنك بكفاءة موظفي الإدارة العليا من ذوي الخبرات والمؤهلات الكافية الذين يتولون أهم الوظائف الإدارية، وهم مفوّضون بمسؤوليات إدارة شؤون البنك بأسلوب مهني واحترافي بينما يديرون الرقابة الداخلية والامتثال والحوكمة مع التركيز على إدارة المخاطر.يصدر مجلس الإدارة توجيهاته إلى فريق الإدارة العليا من أجل بذل ما يلزم من العناية والحذر لحماية مصالح البنك والمساهمين

اللجان الإدارية:

تتألف اللجان الإدارية في البنك من نائب رئيس مجلس الإدارة وموظفي الإدارة .تم إعداد لوائح لعمل اللجان والتي تحدد بوضوح مهام ومسؤوليات اللجان، وهي تشمل رؤساء عاملين مع مدعوين بناء على الاحتياجات وعلى نطاق المناقشة المتوقع إجراؤها.

لجنة الأصول والمديونيات:

تتحمل لجنة الأصول والمديونيات مسؤولية التأكّد من موقف السيولة وإدارة الأصول والمديونيات والرقابة عليها والامتثال لشروط ومتطلبات الجهات الرقابية، وتنعقد هذه اللجنة كل شهر ويترأسها نائب رئيس مجلس الإدارة /العضو المرشح في مجلس الإدارة، ويشارك فيها ممثلو الإدارة العليا والقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر والخزانة ومخاطر السوق.

اللجنة التنفيذية للائتمان ولجنة الائتمان الإداري:

تشكلت اللجان ذات الصلة بالائتمان من أجل اعتماد التسهيلات الائتمانية في صيرفة الشركات أو الأفراد بناء على أسقف الاعتماد المحددة لكل لجنة، وتتألف اللجنة التنفيذية للائتمان من أعضاء في مجلس الإدارة والمدير العام والقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر والمدير الأول لإدارة اعتماد التسهيلات

الائتمانية .تتألف لجنة الائتمان الإداري من نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر والمدير الأول لإدارة اعتماد التسهيلات الائتمانية، وتنعقد هاتان اللجنتان بانتظام بناء على احتياجات البنك.

أجور أعضاء مجلس الإدارة

يتم اعتماد أجور أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العمومية السنوية من كل عام وتُدفع بعد إغلاق حسابات السنة ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية.

إطار عمل الأمن المعلوماتي:

يمنح البنك أهمية فائقة لأمنه المعلوماتي عن طريق الامتثال لمعايير متنوعة من الامتثال حسبما تقرره الجهات الرقابية، ونتأكد من سلامة المعلومات عن طريق الامتثال التام لبرنامج أمن)PCI العملاء على نظام سويفت وعن طريق تطبيق الأدوات الرقابية المستعارة من الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني / 3 الأمن المعلوماتي ومعايير التأمين الصناعية لبيانات بطاقات الدفع مع أفضل الممارسات الموجودة في الصناعة المصرفية .تُنح أولوية عليا لتنفيذ القواعد الإرشادية والتوصيات الصادرة من المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة للتأكد من أمن DSS(وسلامة معلومات الشركات، كما يستخدم البنك أدوات معقدة وسياسات وعمليات وإجراءات مُحدّثة من أجل منع التهديدات الموجهة للأصول المعلوماتية وتعقُّبها والحد من مخاطرها.

إطار عمل الرقابة الداخلية:

إن إدارة التدقيق الداخلي هي خط الدفاع الثالث بعد الإدارة التشغيلية ثم وظائف إدارة المخاطر والامتثال .إن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل لضمان تحقيق الأهداف والاستشارات مصمم من أجل إضافة القيمة وتحسين العمليات التشغيلية للبنك، ويساعد البنك على تحقيق أهدافه عن طريق تفعيل أسلوب منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة .وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتقييم وإصدار التوصيات المناسبة من أجل تحسين إجراءات الحوكمة في البنك وذلك لأجل :إصدار القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، والإشراف على إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتعزيز أخلاقيات العمل الأنسب في البنك للتأكد من تحقيق فعالية إدارة ومسؤولية الأداء التنظيمي، والإبلاغ عن المخاطر والبيانات الرقابية إلى القطاعات المختصة في البنك وتنسيق الأنشطة وتمرير البيانات فيما بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين ومقدمي خدمات الامتثال الأخرى والإدارة . بالإضافة لما سبق، تُقييم إدارة التدقيق الداخلي التصميم والتنفيذ وتفعيل الأهداف الأخلاقية الخاصة بالبنك، ومدى صحتها.

تتخذ إدارة التدقيق الداخلي الخطوات والإجراءات التالية عند أداء كل نوع من التدقيق /التحقق :تعريف المخاطر – تقييم المخاطر- تحديد أولويات المخاطر – خطط الاستجابة و مراقبة المخاطر .وتستخدم عاملين اثنين عند تقييم التعرّض للمخاطر :فقدان التواتر أو احتمالية الخسائر مع حدّة الخسائر.

المدققين الخارجيين

تم تعيين شركة إيرنست ويونغ – الشرق الأوسط كمدققين خارجيين لمجموعة بنك أم القيوين الوطني في سنة 2019 في الجمعية العمومية السنوية، ويتم تعيين المدققين الخارجيين وفقاً لأحكام لائحة النظام الأساسي.

إدارة المخاطر

وفقاً لما تتطلبه أفضل الممارسات، يتّبع البنك هيكل تنظيمي ذي معالم واضحة ومحددة وفيه وحدات أعمال العلاقات هي المكاتب الأمامية، ووحدات الموافقة المركزية والمخاطر الائتمانية وهي المكاتب الوسطى، ووحدة إدارة الائتمان والعمليات التشغيلية هي المكاتب الخلفية، وجميعها منفصلة عن بعضها البعض كما ينبغي، وتوفر الوظائف المنفصلة عن بعضها البعض والخطوط الواضحة رفع التقارير الى الحد الأقصى من ضمان وإدارة المخاطر لإشراف وظائف الرقابة الائتمانية في البنك، يعمل البنك وفقاً لسياسات فعّالة للمخاطر الائتمانية والتي ينفذها بكل دقة وعناية على كافة المستويات، ويتم تحديث دليل تحديد المخاطر بشكل متواصل حسب ما تتطلبه الشروط الرقابية وما يُستجد من أعمال تتطلب ذلك،

توفّر تقييم وتحديد أولويات مخاطر المعاملات الائتمانية في صيرفة الشركات وذلك من أجل التأكد من توحيد المعايير والتقييم المناسب للمخاطر في عمليات التقييم الائتماني .يعمل البنك على اتخاذ إجراءات من أجل تحديث وتحسين حلول منح القروض والتقييم في كل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد .كجزء من المبادرة في الرقابة على الائتمان، يتم تعقّب إشارات التحذير المبكر مع الفحوصات والتفتيشات المستقلة للمشروعات من خلال وحدة احتواء المخاطر، أما إدارة الحسابات المتعثرة والقروض غير العاملة فهي تخضع لإدارة مركزية، وتتم الرقابة على مخاطر الانكشاف المالي بما فيها من مستويات التركيز في مدين واحد والمستويات القطاعية عن طريق وحدة إدارة المَحافظ.

مخاطر السوق

لدى بنك أم القيوين الوطني سياسات واضحة المعالم معتمدة من مجلس الإدارة تحدد قدرة استيعاب المخاطر بالنسبة للمخاطر السوقية .تتم مراجعة الوضع شهرياً من خلال لجنة الأصول والمديونيات في البنك من أجل تحقيق الحد الأقصى للعائدات مع المحافظة على انكشافات المخاطر السوقية عند الحدود الحذرة .كما تتم مراجعة الوضع بشكل دوري من خلال لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومن مجلس الإدارة.

يتم إجراء اختبارات إجهادات السيولة من أجل مراقبة حصانة البنك تجاه الصدمات القصوى لكن المقبولة على فترات دورية من أجل تقييم السيولة والصمود امام الأوضاع الصعبة .كما تتم اختبارات الجهد لتقييم مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية ومخاطر الأسعار في محفظة رأس المال بأكملها، وتبين النتائج أن البنك يتمتع بمكانة ومركز مالي مريح وأن جميع ما سبق في حالة اتساق مع محفظة المخاطر الخاصة بالبنك .عمل البنك أيضا على وضع خطة للتمويل الطارئ وفقاً للمعايير المعتمدة من المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة وتشمل مستويات تفعيل الطوارئ مع الخطوات /الإجراءات التي يتعين اتباعها إذا ما تم تعديها .وتتم مراجعة واعتماد التقارير من مجلس الإدارة.

تطبيق أحكام اتفاقية بازل

يلتزم البنك بالقواعد الإرشادية الصادرة من المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة واللازمة من أجل الامتثال لأحكام اتفاقية بازل بما فيها تقديم التقرير السنوي .وكذلك الإمتثال لاجراءات تقييم نسب كفاية رأس المال المحددة من المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة .كما إن البنك يمتثل لمعايير المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة بالنسبة للأسلوب المعياري الموحّد لاحتساب نسب كفاية رأس المال .وخلال السنة قام المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة باعتماد اتفاقية بازل)3 (ونشر شروط رقابية محسّنة لرأس المال بموجب التعميمين 52 و 60 لسنة 2016 ، وأصدر المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة اللوائح التنظيمية لرأس المال الخاصة بإتفاقية بازل)3 (والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 فبراير 2017والتي أقرّت شروط لرأس المال على ثلاث مستويات، ألا وهي الشريحة الأولى لرأس المال العام، و الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي، وإجمالي رأس المال .ويحد رأس المال الإضافي من آثار وقاية المحافظة على رأس المال والوقاية المتوازنة و الدوّارة لرأس المال بحد أقصى يبلغ 2.5 % عن كل منها وتنطبق بما يزيد على شرط الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال العام البالغ 7 % .وتطبق هذه التدابير الوقائية الإضافية على البنوك في التدابير الانتقالية أي 1.875 % في 2018 وتطبق بنسبة 2.5 % في سنة 2019 . وبما يزيد عن الوقاية الإضافية لرأس المال سوف تطبق أيضا الوقاية ذات الأهمية النظامية على تلك البنوك .تتم اختبارات الجهد لتقييم المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال .وتبين النتائج أن البنك يتمتع بمكانة ومركز مالي جيد وأن جميع ما سبق في حالة اتساق مع محفظة المخاطر الخاصة بالبنك وأنه توجد سيولة وقائية متينة بين رأس المال المتاح وبين رأس المال المنصوص عليه من الجهات الرقابية من أجل تغطية أي خسائر غير متوقعة من المخاطر الأخرى أيضا.

المخاطر التشغيلية

تحدد لجنة بازل للرقابة المصرفية تعريف المخاطر التشغيلية باعتبارها" مخاطر الخسائر الناجمة من إجراءات أو أشخاص أو أنظمة داخلية غير كفؤة أو فاشلة أو من أحداث خارجية ."ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية لكن يستثنى منها الاستراتيجي أو ذي السُمعة . إن المخاطر التشغيلية هي خاصية متأصّلة في جميع الأنشطة التجارية وإدارة هذه المخاطر لهي أمر أساسي من أجل الأهداف الاستراتيجية للبنك .عمل البنك على تطبيق الإجراءات المذكورة أدناه والتي تستهدف مراقبة المخاطر التشغيلية والحد من آثارها:

- تحديد المخاطر من خلال تقييم المخاطر والرقابة وإعداد تقارير للوقائع/ الخسائر ل يُفع إلى إدارة المخاطر التشغيلية المركزية.
- إدارة المخاطر والرقابة عليها من أجل منع تكرارها أو الحفاظ على آثارها المحتملة عند حدودها الدنيا__.
- المراقبة والإبلاغ عن المخاطر.
- تأسيس مخزن مركزي للخسائر المخاطر التشغيلية.

يتوفر لدى البنك سياسة وإطار عمل شامل بالنسبة للمخاطر التشغيلية من أجل المراقبة والتقييم والرقابة والحد من آثار المخاطر الناشئة عن العمليات التشغيلية المصرفية الاعتيادية .إطار العمل معزز بالامتثال القوي والرقابة والحوكمة التي تتضمن المشاركة الفعّالة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات خطوط الأعمال في إجراءات إدارة المخاطر .مع انتشار التقنيات المتقدمة عمل استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال عن بُعد في إجراء المعاملات المالية على زيادة تعقيد ومخاطر الأمن المعلوماتي بالنسبة للمؤسسات المالية .ولمكافحة الخروقات الأمنية، قام البنك بتأسيس إدارة مخصصة للامتثال لشروط الأمن المعلوماتي من أجل ضمان بيانات البنك وصلاحيتها لآجال طويلة .كما إن البنك قد أسس موقعا للتعافي من الكوارث من أجل التأكد من عدم تعطيل الوظائف الاعتيادية للبنك، ويقع موقع التعافي من الكوارث في مكان بعيد عن المركز الرئيسي لمعالجة البيانات .كما وُضعت خطة موثقة لاستمرار الأعمال وبها إجراءات تعافي واضحة المعالم والتعريفات فضلا عن التدابير الوقائية .تتم اختبارات دورية لموقع التعافي من الكوارث بالنسبة للتطبيقات ذات الأهمية الحرجة من أجل اختبار كفاءة التعافي .وعلاوة على ذلك، تم اختبار الإخلاء الطارئ لمبنى المقر الرئيسي وتم اعتماد الإجراءات من السلطات المختصة للدفاع المدني.

العلاقات الاجتماعية

يعمل البنك باستمرار على المشاركة في تدابير الضمان الاجتماعي في الإمارة ويعمل على تفعيل العديد من المبادرات القيّمة من مُنطلَق المسؤولية الاجتماعية للشركات .كما أن البنك يقدم دعم ثمين للمبادرات الخيرية والتعليمية والاجتماعية والرياضية والمبادرات الترفيهية الأخرى التي تُطرح في الإمارات من خلال الحكومة ومن خلال المنظمات الاجتماعية والثقافية من حين لآخر.

الختام

يتقدم مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا بجزيل الشكر والتقدير لمساهمي البنك على دعمهم المتواصل، ولعملائنا على دعمهم المتواصل وعلى ثقتهم فينا وولائهم تجاهنا الظاهرين في علاقات الأعمال بينهم وبيننا، وأخيراً نتوجه بالشكر والتقدير للفريق الإداري ولجميع الموظفين على مساهماتهم المتواصلة وتفانيهم في العمل وإخلاصهم والتزامهم.